# ثقافة الخوارق والخرافات

تختزن ذاكرة الجيل الذي عاش طفولته وصباه في ظل النظام الامامي الاستبدادي قصصاً وروايات مثيرة للدهشة عن الجن والعفاريت والخوارق والكرامات والنجوم التي كان يستعين بها الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين في حكم اليمن وتدبير شؤونه الداخلية وعلاقاته الخارجية ، وإفشال المؤامرات التي كان يحيكها أعداؤه وهم بالضرورة أعداء الدين وأعداء الله بالنظر الى أن الدولة الدينية الكهنوتية التي كان يحكمها الإمام أحمد وفقهاؤه كانت معنية بحراسة الدين وحماية حقوق الله في الأرض بتفويض إلهي مزعوم من رب العالمين ، بحسب ماكان يردده الإمام وحاشيته وجواسيسه .

من نافل القول إنّ نظام بيت حميد الدين الذي أحاط حكمه الكهنوتي الاستبدادي بسياج كثيف من الجهل والتخلف والعزلة، كان يجد في نشر الخرافات والشعوذة، ومحاربة الانفتاح على العلوم العصرية والنظم الحديثة والأفكار الإصلاحية، وسيلة لتجريد الوعي الاجتماعي الشعبي من الأدوات المعرفية التي تهدد بتقويض أسس الاستبداد.

وعليه .. فلم يكن مستغرباً أن يؤدي تراكم التعاطي مع الخرافات والشعوذة والعزلة إلى ولادة وعي مشوه قام على تصورات ساذجة وغير واقعية للعالم الخارجي، وأدى في نهاية المطاف إلى تكريس عزلة ذلك النظام وسقوطه.

تذكرت هذه الواقعة وأنا أطالع بعض الكتب والمطبوعات والأشرطة التي امتلأت بها الأسواق العربية طوال العقدين الماضيين، وتتلخص محتوياتها في الترويج للخوارق والمعجزات والخرافات، حتى كادت هذه الدوريات تطغى على مختلف أشكال التثقيف والتعليم والتوعية، وتهدد بإفقار الوعي الشعبي من الأدوات المعرفية اللازمة لاستنهاض دور العقل في إعادة اكتشاف الواقع وامتلاك القدرة على تغييره.

واللافت للانتباه أنّ هذا الغثاء من الكتب والمطبوعات والأشرطة تزامن مع الحملة الواسعة التي قادتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) ضد الغزو السوفيتي لأفغانستان، واستهدفت حشد وتحفيز المتطوعين للجهاد في أفغانستان من مختلف البلدان العربية والإسلامية، حيث كانت تلك الكتب والمطبوعات والأشرطة جزءاً من ماكنة الدعاية والتحريض لما كان يسمى " الجهاد المقدس" ضد القوات السوفيتية الغازية في أفغانستان من جهة، وضد انتشار الأيديولوجية الشيوعية والأفكار القومية اليسارية في العالم العربي والإسلامي من جهة أخرى.

بوسع المرء أن يلاحظ رواسب التأثير السلبي لتلك الحملة الدعائية على تفكير وسلوك قيادة حركة " طالبان" أثناء إدارتها للمعركة التي خاضتها ضد الآلة العسكرية الجبارة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث نقل مراسل قناة " الجزيرة" آنذاك تيسير علوني في كابول على لسان كبار قادة "طالبان" قبل بدء الهجمات العسكرية الجوية الأمريكية، أنهم قادرون على مواجهة التفوق العسكري للعدو بسلاح الغيب والمعجزات الإلهية التي هزمت القوات السوفيتية الجبارة أثناء مرحلة "الجهاد" في ثمانينات القرن الماضي .

كانت الساحة الأفغانية في تلك الفترة مليئة بالمطبوعات والأشرطة والأحاديث حول الخوارق والمعجزات التي كانت تساند المجاهدين الأفغان ذوي الأسلحة الخفيفة في مواجهة الآلة العسكرية السوفيتية المتطورة، ومن بينها كتاب شهير للقيادي الإخواني الفلسطيني الراحل الشيخ عبدالله عزام وأشرطة صوتية لبعض شيوخ الاسلام السياسي في اليمن والكويت ومصر والجزائر الذين كانوا يترددون على أفغانستان وإقليم بيشاور في باكستان خلال النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين المنصرم لإلقاء محاضرات أمام ( الأفغان العرب ) في تلك الفترة ، حيث كان يجري في هذه الكتب والمطبوعات والأشرطة الصوتية الترويج لقصص أسطورية لا تصمد أمام المنهج العلمي، مثل ظهور ثعبان ابتلع دبابة سوفيتية كادت أن تفتك ببعض المجاهدين، وانطلاق طيور برية تحولت فجأة إلى صواريخ مزمجرة تمكنت من إسقاط طائرات سوفيتية كانت تغير على قاعدة عسكرية للمجاهدين في جبال ولاية ننغرهار.. ونهوض مفاجئ لمجاهد شهيد تحدث أمام مشيعيه من المجاهدين بأنّه في الجنة محاط بكوكبة من بنات الحور ويدعوهم للحاق به كي ينعموا معه بحياة لا مثيل لها، ثم يعود إلى جثمانه مرة أخرى قبل دفنه.. وانتشار روائح المسك الزكية من جثث بعض المجاهدين الذين استشهدوا في مكان قصي بإحدى المرتفعات الجبلية في وادي بناشير، ولم يعرف المجاهدون بمصيرهم إلا بعد أسابيع عدة من استشهادهم ، حيث دلتهم على موقع تلك الجثث روائح المسك المنبعثة منها، وفوجئوا عند العثور عليها بأنّها لم تتعفن بل ظلت تعبق بروائح المسك والعود حتى مواراتها التراب !!؟

في الاتجاه نفسه انتشرت في الأسواق العربية عشرات الكتب والمطبوعات التي تتحدث عن قصص الجان في عالم الإنس، واغربها كتاب بعنوان "حوار صحفي مع الجني مصطفى كنجور" وكتاب حول قصة (( غرام طالبة جامعية متبرجة مع الأستاذ الجني دلفوس)) وكتاب " اعترافات عالم الذرة الروسي أمام الثعبان الأقرع في القبر". وغير ذلك من الكتب والمطبوعات والأشرطة التي تكرس اغتراب العقل وتزييف الوعي في عالم يشهد متغيرات عاصفة في ميادين العلم والتكنولوجيا والمعارف الحديثة والسياسة والاقتصاد.

## ارتياد الآفاق

لا ريب في أنّ صفحات التاريخ العربي الحديث تخلو من دور الخرافات والخوارق في توجيه السياسة، باستثناء القصص التي ارتبطت بحكام دولة بيت حميد الدين في اليمن، وحكام دولة "طالبان" في أفغانستان ، وما رافق "الجهاد" الأفغاني من كتب وأشرطة المعجزات الخارقة.. غير أنّ ذلك لا يعني أنّ الفكر – بمعنى العقل العلمي – كان دائماً يقف خلف السياسة ويرتاد آفاقها في العالم الإسلامي عموماً والعربي خصوصاً.

والثابت إنّ خبرة الحياة الإنسانية ، أثبتت حقيقة أنّ ارتياد الآفاق مهمة صعبة يستحيل إنجازها خارج دائرة النشاط العقلي للإنسان، حيث يصعب على العرافين وقراء النجوم والأبراج ومروجي كتب الخرافات والمعجزات، بالإضافة إلى غيرهم من ذوي التفكير السطحي والجمود العقائدي، إنجاز مهمة كبرى كهذه التي يتوقف عليها مستقبل الإنسان ومصير الشعوب والأمم والأوطان.

بيد أنّ الجوهري في العَلاقة بين الفكر والسياسة، يتمثل في الوحدة العضوية لوجهي هذه العَلاقة.. وقد سجل لنا التاريخ الإنساني نماذج مختلفة لهذه العَلاقة، تراوحت بين وقوف المفكر ضد سلطة ا لدولة أو التواؤم معها، سواء كان هذا التواؤم قائماً على الاقتناع كما يرى ابن عبدربه في "العقد الفريد" أو الانتهازية بحسب ميكافيللي في كتابه "الأمير".. أو كان هذا التواؤم قائماً على النصح والإرشاد والتنوير على طريقة حركات الإصلاح الديني والتنوير الفكري في عصر النهضة.

ويمكن القول إنّ التاريخ لم يفسح مكاناً خالداً في أسفاره إلا لأولئك الذين حاولوا تقديم إجابات عن الأسئلة ا لتي طرحتها الحياة في مختلف العصور والأزمنة.. وفي الاتجاه نفسه فإنّ التاريخ يسجل لنا أيضاً بأنّ الإنسان لم ينجح في إنتاج وتجديد حضارته إلا في ظل المناخات التي تتيح حرية التفكير وشفافية الحوار، وعلنية النتائج والاستخلاصات والتوقعات.. وتبعاً لذلك فإنّ الحضارات التي احتلت مكاناً مرموقاً في التاريخ كانت ثمرة للسياسة التي جمعتها بالفكر وحدة أصيلة أدت الى عقلنة عمليات التغيير، بمعنى حضور العقل العلمي النقدي في مجرى نشاط الناس الواعي والهادف.

ولا نبالغ حين نقول بأنّ النظرة التأملية لتاريخ البشرية تدل على أنّ عهود انحطاط وسقوط العديد من الدول والحضارات، وبروز العهود التي سادها الظلام والانقطاع الحضاري والجمود والتخلف ، كانت متلازمة مع غياب الحريات وتراجع دور العقل العلمي، وقمع الفكر واضطهاد المفكرين وتدجين بعضهم ، في أحسن الأحوال لتبرير كل ما هو قائم ، حيث كانت النتيجة دائماً بروز سياسات تستند إلى عكازة قوامها المنجمون والعرافون والمشعوذون وبلداء التفكير وسطحيو الثقافة وعديمو المواهب والمهرجون من شيوخ الشرطة الصوتية وغيرهم من الذين تتقزم قاماتهم ويضعف حضورهم في ظل حرية التفكير والإبداع والحوار والتعددية .

أحمد الحبيشي

## القوالب الجاهزة

إذا أردنا تصحيح العَلاقة بين الفكر والسياسة في العالم العربي والإسلامي، وتأمين الدور الطليعي والمقدام للعقل والعلم والفكر، فإننا لن نستطيع بلوغ ذلك بدون الإمساك بأبرز حلقات الأزمة التي يعانيها الوضع العربي والإسلامي الراهن كمدخل لتقويمه تقويماً سليماً.. ولعل أبرز هذه الحلقات هي أهمية إشاعة الديمقراطية وممارسة العلنية ومحاصرة العقلية القمعية الاستبدادية التي تستبدل الحوار بالاحتواء والقمع والاتهامات والأحكام الجاهزة.. حيث من شأن إشاعة الديمقراطية وممارسة العلنية واحترام حرية التفكير أن تؤمن صياغة عَلاقة حية بين الفكر السياسي والواقع العربي والإسلامي الراهن كشرط لإستشراف الآفاق وبلوغها، بما في ذلك إشكاليات العَلاقة بين المفكرين والمثقفين بالسلطة السياسية في العالم العربي والإسلامي.

والحال أنّ جانباً من علاقة المثقف بالسلطة في العالم العربي والإسلامي تتأزم عندما تتسم بالموقف النقد.. وبالقدر نفسه فإنّ جانباً من استخدام موقف نقدي إزاء الواقع يصاب أحياناً بالجمود والنظرة المدرسية مما يقود الى الانعزال والإغتراب عن الواقع أو القفز عليه.. وعندما يتخلى بعض المثقفين عن قيم الحداثة والتجدد ، فإنّهم يتجهون الى السلفية ويراهنون على الماضي مما يقود إلى دخولهم في أزمة مع العصر.

من الضرورة بمكان تصحيح العَلاقة بين مختلف التيارات الفكرية في الساحة العربية كمدخل لتصحيح العَلاقة بين الفكر والسياسة ، وذلك من خلال تصفية العقلية الشمولية القمعية التي تزعم باحتكار الحقيقة.. إذ أنّ غياب الحوار في حياتنا يدل على أننا لسنا أحراراً في تفكيرنا، ولا نسلم بالحق في التفكير الحر وإبداء الرأي المستقل والمتميز.

لا ريب في أنّ العقلية القمعية الشمولية نشرت ظلالاً قاتمة وخلقت أوضاعاً مدمرة في كثير من ساحات العالم العربي والإسلامي على النحو الذي تجسد في وقائع مأساوية نجمت عن محاولة فرض بنى فكرية وثقافية جامدة وجاهزة، والسعي لإعادة صياغة وعي الناس في ضوئها، وتنميط طريقة حياتهم داخل قوالبها وإلزام المجتمع بها كحقيقة نهائية ومطلقة ، وصولاً الى ممارسة الإرهاب الفكري ومختلف أشكال الملاحقة والبطش بكل من يرفض تعليب عقله وسلوكه داخل تلك القوالب النقلية الجاهزة والبالية.

في الاتجاه نفسه، نحن مُطالبون أيضاً بتصحيح العَلاقة التي تربط المفكرين والمثقفين بمجتمعهم وبالناس عموماً ، وتحويلها من عَلاقة عمودية قائمة على التحدث الى الناس بهدف تبرير وشرح تصورات جاهزة ، إلى عَلاقة أفقية تتحدث مع الناس ولا تتحدث إليهم.. تطرح أسئلة ولا تدعي امتلاك أجوبة جاهزة عليها.

بهذه الأولويات نضمن إيجاد مناخات الإبداع.. وعقلنة عمليات التغيير.. وبهذه الأولويات أيضاً نضمن بناء نسق جديد للعَلاقة الحية بين الفكر والسياسة العملية وصولاً إلى استنهاض دور العقل النقدي في تناول متغيرات الحياة.. وتناقضات الحضارة.. وتحديات العصر.. وهو ما لا يمكن تحقيقه بدون إعادة الاعتبار للعقل في العالم العربي والإسلامي ، بعد أن التبست الأمور.. وتداخلت فيها ما لا تنتمي إليه من الخرافات والأفكار البليدة والعاجزة.

نقلا عن/صحيفة (26 سبتمبر)

# المعارضة.. أزمة تفكير

د.أحمد عبيد بن دغر

يتجه الخطاب السياسي للمعارضة في اليمن هذه الأيام للهجوم على مؤسسة الرئاسة، ومن يقف على رأسها، وكأنما لم يعد هناك من مشكلات تثير انتباه المعارضة تحيط بنا من كل حدب وصوب سوى رئاسة الجمهورية، على أهميتها، هذا المنحى الجديد القديم، له علاقة بالمعتقد السياسي لدى المعارضة– المشترك على وجه التحديد– الذي اعتبر التغيير السياسي الجوهر والمدخل لأي تغيير، ولأننا نعيش في بلد ديمقراطي، فإن المؤتمر الشعبي العام، ورئيسه، رئيس البلاد لايرون في مثل هذه التوجهات مايثير القلق، إنها الحقوق الديمقراطية التي تتمتع بها المعارضة في قول ماتريد، وللآخرين في حق الرفض أو القبول.

وعلى قاعدة الحق في القبول أو الرفض لأيةِ أطروحاتٍ سياسية مغايرة، نحاول اليوم الغوص في كُنْه هذا الخطاب، تحليلاً وتمحيصاً واستنتاجاً، ذلك أن الهجوم على مؤسسة الرئاسة، وعلى الرئيس علي عبدالله صالح، مما يستحق الرد والرفض، أولاً: لأن مؤسسة الرئاسة هي رمز الدولة، وثانياً: لأن من يقف على رأس هذه المؤسسة هو مؤسس دولة الوحدة، وصاحب الأثر الأعظم في صنع الحياة الديمقراطية التي تمثل المعارضة ركناً ركيناً في بنيانها.

الرئاسة هي شكل الحكم الذي تم التوافق والاتفاق عليه مع انبثاق دولة الوحدة، وهي صيغة تعكس عمق التحولات في يمن مابعد الثورة، وكانت مؤسسة الرئاسة واحدة من المتغيرات العميقة في شكل ومضمون الحكم.. أما جوهرها فقد عبر عنه دستور دولة الوحدة.. والقوانين النافذة.

لقد جرى تطوير المؤسسة الرئاسية مع كل مرحلة من تطور المجتمع اليمني، واحياناً جرى هذا التحول بصورة حثيثة، تماشياً مع المتغيرات الاجتماعية، وتطور الفكر السياسي ذاته في الوسط الاجتماعي..

وإذا أخذنا في الاعتبار ان هذا التقدم في شكل ومضمون رئاسة الدولة قد جرى في عهد الرئيس علي عبدالله صالح، فإننا نذهب فوراً للاعتراف بفضله في هذا النجاح، على الأقل هذا ما تذهب إليه الأغلبية الساحقة في المجتمع.. والأغلبية الكبيرة في النخب السياسية.. وأصحاب الرأي، وذوي التأثير الاجتماعي.

ونحن هنا لسنا بصدد الدفاع عن المؤسسة الرئاسية في مقابل هجوم المعارضة، ولكن من باب إقرار حقائق الواقع، لأن المؤسسة الرئاسية قد غدت واحدة من خصوصيات النظام السياسي اليمني، كما لسنا بصدد الدفاع عن رأس هذه المؤسسة.. ونعني به الرئيس الصالح، لأن الرجل تتقدمه انجازاته الوطنية، وتدافع عنه سمعته التي اكتسبها على مدى طويل في الحكم، وإن كان الدفاع عن الحق فضيلة.

لقد بدأ علي عبدالله صالح، رئيساً منتخباً من مفوّضي الشعب في حينه وهو يمارس الحكم اليوم بعد تفويض شعبي عارم في معركة انتخابية ديمقراطية تنافسية قوية لم تشهدها البلاد من قبل.. وهو الرئيس الذي طلب أكثر من مرة من البرلمان ومن الشعب المصادقة على تعديلات جوهرية في دستور دولة الوحدة، تمهّد الطريق مرحلة تلو الأخرى لقيام نظام سياسي ديمقراطي حر في اليمن.. ولأن الجماهير كانت تقف إلى جانبه في كل منعطف، فالإنسان اليمني وحده هو المقياس، والحكم، وقد قال الناس كلمتهم في مؤسسة الرئاسة، كما قالوها دعماً وإسناداً، لمن يقف على رأسها.

لهذا نقول إن الهجوم على مؤسسة الرئاسة كما جاء في حديث د. ياسين سعيد نعمان لـ"الجزيرة" واتهامها بمصادرة كل السلطات، والاستبداد بالحكم، قول فيه إجحاف وتجنٍ، بل وتجاوز للحقيقة، فلم نعرف حالة واحدة تدخلت فيها الرئاسة لمصادرة حق البرلمان في إصدار، أو تعديل قانون، أو مساءلة الحكومة، أو ممارسة الرقابة على أجهزة الدولة المختلفة.. وإذا كانت التجربة البرلمانية والتشريعية في بلادنا لم تنضج بما فيه الكفاية، فذلك يعود إلى واقع الحياة، أولاً: وثانياً.. إلى أن التجربة الديمقراطية برمتها تمر بمرحلة انتقال تستعجل بعض النخب ثمارها.

وفي العُرف السياسي الذي يكرس الرئاسة شكلاً للحكم، تصبح الحكومة، إن وجدت.. كما هو الحال في تجربتنا، مسئولة أمام الرئيس، فله حق تعيين رئيسها، ووزرائها، ومحاسبتهم وإقصائهم، وهذا التقليد والعُرف السياسي، مأخوذ به في النظم الرئاسية كلها، وليست بدعة يمنية.. إن اختيار شكل الحكم لا علاقة له بالعواطف أو النزعات السياسية، إنها مسألة يفرضها الواقع، ويؤسس لها تطور البنية الاقتصادية والاجتماعية، ويتحدد اتجاهها بالمسار التاريخي لكل بلد على حدة.

إن عمر الدولة الموحدة في اليمن حديث، وفي هذه المرحلة يبقى شكل الحكم الممثل في رئاسة الدولة هو الصيغة المثلى، للحفاظ على هذه الدولة، وحمايتها في وجه التيارات المناوئة، والحديث عن شكل برلماني للحكم في اليمن هو من باب الاجتهاد القاصر في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى من باب المكايدة السياسية..

ان الحكومات البرلمانية، لم تقم إلاّ في مجتمعات كانت قد استقرت بصورة نهائية على واقع أكثر تقدماً، وحتى في هذه المجتمعات فقد بدت هذه الحكومات ضعيفة لا حول لها في مواجهة الأزمات الكبرى، فكيف يكون الحال في مجتمعنا.

أما القول بأن الرئاسة تعمل على إخضاع المؤسسات الأمنية لحماية مؤسسة الرئاسة وكأنما مؤسسة الرئاسة شيء، وباقي أجهزة الدولة، وكل مفاصلها شيء آخر، فليس فيه جديد، ذلك أن المؤسسات الأمنية دستورياً وقانونياً، وأخلاقياً.. معنية.. بحماية الدولة بكل مؤسساتها بما فيها مؤسسة الرئاسة، تماماً كما هي معنية بحماية الوطن، والمجتمع أفراداً وجماعات، وفرض احترام القانون، وهذا ما تفعله الآن المؤسسات الأمنية، وهذا ما يجب عليها القيام به دوماً، فتلك مصالح عليا للأمة والدولة اليمنية، وهي واجبات لاتخضع للاجتهاد، أو لتناقض المصالح السياسية، كما هي ثابتة في النظم والدساتير الديمقراطية وحتى غير الديمقراطية.

الحقيقة التي لايدركها الأخوة في المعارضة– أو هم يتجاهلون وجودها– أن النظام السياسي في اليمن، بشهادة الداخل والخارج، يمضي في اتجاه التحول والتغير بما تسمح به معطيات الواقع اليمني المعقد، والحاجة الاجتماعية وما تفرزه علاقات البنى الاجتماعية المتداخلة، والمتناقضة احياناً أو المتعاضدة احياناً أخرى، وإذا كانت عجلة التحول، وسرعة التغيير لاتروق للمعارضة، فذلك ينم عن وعي وإحساس مشوش وربما مسكون بهموم الماضي أكثر مما هو وعي بالحاضر والمستقبل.

إن خطورة التحولات العاصفة التي تدعو إليها المعارضة، فوق أنها لاتحظى بدعم الأغلبية من الشعب اليمني، فهي تبدو في الوقت نفسة كالأحلام المدمرة، البعيدة عن الواقع، تأسر اصحابها، لكنها لاتحدث التغيير الذي ينشدونه، لأن التغيير في حد ذاته، وفي سياقه الطبيعي مما لايختلف عليه اثنان في الحكم أو في المعارضة.

بقي أن نقول ان إنجازات عصر الوحدة، عصر علي عبدالله صالح، هو أن الوحدة تترسخ جذورها في واقع الناس وفي وعيهم، مع تقدم حثيث، عاقل، ومنطقي في المسار الديمقراطي، وتلازم هذين الحدثين الموضوعيين، هو الفعل الأكثر إبداعاً لشعبنا العظيم ولقيادته الحكيمة.. وما المعارضة القوية، والمحررة من كل خوف، إلاّ اثبات لهذه المتلازمة الوطنية والسياسية، فهل حدث هذا أو يحدث خارج نطاق الإرادة السياسية العليا.. حدّثونا إنْ أردتم.

# أزمة الفتاوى... هل يحلها العلماء الثقات؟

د. عبدالحميد الأنصاري

تُعرف الفتوى أو الفتيا عند الفقهاء بأنها إخبار بحكم شرعي في أمر من الأمور الطارئة، وتأتي غالباً جواباً عن سؤال لقضية مطروحة. وهي نوعان: نوع لا يحتاج إلى اجتهاد لوضوح حكمه من القرآن أو السنة، ونوع يحتاج إلى اجتهاد، وهو الذي يثير الإشكاليات العديدة في مجتمعاتنا المعاصرة، وبخاصة أن أهل الإفتاء ينسبون آراءهم الشخصية إلى الله، فيقولون عن فتاواهم، ولو في أمر سياسي أو اقتصادي أو علمي أو اجتماعي مختلف فيه حتى بين أهل الاختصاص أنفسهم، بأنها حكم الله أو رأي الدين في تلك الأمور الخلافية، انطلاقاً من أنهم يبلغون عن الله، وهم الوكلاء والأوصياء والحراس على الدين، وهذه هي الإشكالية الحقيقية للفتيا. ولو أن أهل الفتوى قالوا ووضحوا للناس أن فتاواهم في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من القضايا العامة، والتي هي بطبيعتها محل اختلاف بين الناس، إنما هي مجرد اجتهاداتهم الشخصية بناء على فهمهم للنص الديني في تفاعله مع السياق الاجتماعي والسياسي، لما كانت الفتاوى مثيرة للاضطراب والبلبلة والحيرة، ولما تحولت إلى أداة لعرقلة التنمية والإنتاج وسبباً لتغييب العقل في مواجهة القضايا المعاصرة.

إن دعوى أن "الفتيا" هي حكم الله في القضية، تخالف منهج الرسول الذي يقول لقائده "بريدة" : "إذا حاصرت حصناً للعدو، فطلبوا منك أن تنزلهم على حكم الله، فلا تنزلهم على ذلك، بل أنزلهم على حكمك لأنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا"، إضافة إلى مخالفتها لمنهج الأئمة الكبار الذين كانوا يتورعون عن استخدام لفظ التحليل أو التحريم بل يقولون في فتاواهم: أحب كذا، وأكره كذا، ويعجبني هذا... إلخ.

على امتداد السنوات العشر الأخيرة، أصبحت مجتمعاتنا أسيرة ومدمنة للفتاوى في شؤونها كافة، تهرباً من مسؤولية التصدي العقلاني للقضايا واستسهالاً في اللجوء إلى أهل الفتيا، حتى في أدق شؤونها الخاصة، ظناً منها أن في ذلك براءة للذمة أو العهدة، وليس الأمر كما ظنوا، فأهل الفتوى مهما اتقوا وأخلصوا ليسوا بمنجاة لنا من العذاب، كما أنهم مهما تورعوا ليسوا بشافعين لنا يوم الحساب، لأن المسؤولية فردية ولأن ضمير المسلم هو معيار الحلال والحرام وهو (المفتي) وإن أفتاك الناس وأفتوك.

الآن دعونا نتساءل: من المسؤول عن أزمة الفتاوى وتفاقم إشكالياتها؟ هناك من يحمل الإعلام المسؤولية، وبخاصة الفضائيات (الخاصة) التي تتنافس لكسب المشاهدين بالمثير والغريب من الفتاوى، وهناك من يتهم المفتين الجدد الذين دخلوا سوق الفتاوى المربحة بهدف الشهرة والكسب، بينما يستسهل بعضهم إرجاع الأمر إلى (نظرة المؤامرة) متهماً جهات تريد تصيد أخطاء الفتاوى ذريعة للمطالبة بتغيير الخطاب الديني وإقصاء دور الدين في المجتمع.

في تصوري أن المسؤولية تقع على طرفين: أولهما الجماهير التي لا تحكم ضميرها الديني ولا تعمل عقلها البسيط في أمورها الخاصة، فتلجأ إلى عالم الدين في كل صغيرة وكبيرة. وثانيهما هو عالم الدين الذي لا يتورع عن الإفتاء حتى في الأمور التي لها أهلها المختصون الأقدر على فهمها، ولا يوضح للناس ضرورة رجوعهم إلى المختصين. ليس عيباً أن يتورع المفتي عن الفتوى ويقول لا أدري بل تلك مزية، وقد سئل الإمام مالك رضي الله عنه في 40 مسألة فقال: لا أدري.

لكن ما هي الحلول المطروحة حالياً للحد من أزمة الفتاوى؟

هناك من يطالب بقصر الفتاوى على المجامع الفقهية التي تتولى الاجتهاد الجماعي في القضايا المعاصرة، وبذلك نتلافى سلبيات وأخطاء الفتاوى الفردية ولتكون فتاوى المجامع "ملزمة"، وهذه دعوى غير علمية وغير عملية، وضررها أكبر من نفعها، ونحمد الله أنه لا "بابا" في الإسلام، يحد من حرية البحث والاجتهاد، ثم إنه لا إلزام في الفتاوى حتى "الجماعية" منها.

وهناك من يطالب بقصر الفتاوى على العلماء "الثقات" المستوفين شروط الفتوى وضوابطها، ولكن هذا ليس بحل، لأن هؤلاء يتناسون أو يتجاهلون أن العلماء "الثقات" هم أكثر إشكالية من "الهواة" بسبب الثقة فيهم وكثرة أتباعهم وصعوبة الرد عليهم من غير التعرض للتجريح، بخلاف الهواة الذين يمكن بيان أخطائهم وتحذير الناس منهم. بل أزعم أن معظم الفتاوى المعاصرة في السنوات الأخيرة، والتي سببت أزمات وأخطاراً في مجتمعاتنا، كان وراءها علماء "ثقات"، وأقصد بها فتاوى التعصب والكراهية، فتاوى التحريض على العنف والتطرف، فتاوى هلاك الشباب في العراق، فتاوى التكفير، الفتاوى المناقضة للعقل والمنطق والمسببة لأكبر الإشكاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية في مجتمعاتنا.

إن جانباً كبيراً من تلك الفتاوى الجدلية، مصدره علماء ثقات مؤهلون، لا نشك في إخلاصهم وعلمهم وتقواهم، بل هم من كبار علمائنا!

فالذين أباحوا زواج المسيار والزواج العرفي والزواج بنية الطلاق... هم علماء أجلاء ومجامع فقهية –مع أن كل ذلك يناقض مقاصد الشريعة في الزواج– والذين رخصوا للرجل أن يكذب على زوجته إذا تزوج بأخرى، علماء ثقات. والذين وقفوا ضد عمل المرأة وتعليمها وأخيراً حقوقها السياسية وتوليها المناصب القيادية، بل حتى قيادتها السيارة، هم علماء كبار –قديماً وحديثاً– والذين يرون أن دية المرأة نصف الرجل، علماء محترمون، وهم أنفسهم يفتون بالتفريق بين الزوجين وهدم الأسرة لمجرد عدم التكافؤ في النسب القبلي! الذين حرموا الموسيقى والأغاني والفنون والتصوير، علماء ثقات. والذين حرضوا شبابنا للقتال في العراق، علماء كبار، والذين أيدوا صدام في غزو الكويت، علماء كبار، والذين أفتوا بحرمة الاستعانة بالقوات الدولية لتحرير الكويت، علماء كبار وأهل فتوى! والذين رأوا "الزرقاوي" شهيداً، علماء كبار في جماعة "الإخوان المسلمين" في فلسطين والأردن! والذين أفتوا بالتبرك ببول النبي وإرضاع الكبير، قديماً وحديثاً، علماء كبار. والذين يرون ختان الإناث علماء كبار، والذين يرفضون عمليات زراعة الأعضاء، علماء ثقات، والذين شجعوا العمليات الانتحارية وقالوا إن الحوار مع اليهود لا يكون إلا بالقنابل البشرية، هم كبار العلماء. والذين شجعوا المسلمين على عدم الإندماج وحرموا التجنس بجنسية الدول غير الإسلامية، هم أيضاً علماء كبار.

والذين يقفون ضد عطلة (السبت) في الكويت، هم علماء ثقات، والذين أباحوا، وكذلك الذين حرموا، التعامل مع البنوك (الربوية) هم علماء ثقات، بل مجامع فقهية معتبرة... فليس الحل في العلماء الثقات ولا المجامع الفقهية، بل في احترام التخصص العلمي وعمل العقل ومراعاة المقاصد العامة.

كاتب وأكاديمي قطري

# عندما نغتال العقل من أجل النقل

كامل النجار
kannajar@hotmail.com

(قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم) (الحجرات 14). هكذا خاطب الله الأعراب الذين أسلموا ثم عبدوا محمداً وتبركوا ببصاقه وبوله بدل أن يعبدوا الله. ولما مات محمد ألّهوا أصحابه وأقواله مع أقوالهم، وأصبح كل نص منسوب إلى محمد أو أحد أصحابه نصاً مقدساً لا يتطرق إليه الشك. وأنهمك الفقهاء المتأخرون في تحري صحة السند دون الالتفات إلى المتن، فنقلوا لنا في بعض الأحيان كفراً بواحاً إذ جعلوا الأحاديث الآحادية المنسوبة إلى محمد تنسخ القرآن، وفي أغلب الأحيان نقلوا لنا غثاءً لا يمكن أن يقبله أي إنسان يحترم عقله وإنسانيته. وسوف أورد هنا قليلاً من الأمثلة على ما أقول. فمثلاً يخبرنا البغدادي في تاريخه: (أخبرني عبيد الله بن أبي الفتح حدثنا محمد بن المظفر الحافظ حدثنا محمد بن عبد الله بن جوروية الرازي حدثنا عمر بن الخطاب حدثنا محمد بن يونس حدثنا سفيان وأخبرنا علي بن يحيى بن جعفر الامام بأصبهان أخبرنا سليمان بن أحمد الطبراني حدثنا بن أبي مريم حدثنا الفريابي حدثنا سفيان عن الاعمش عن أبي سفيان عن جابر قال جاءت الحمى تستأذن على النبي ( صلى الله علية وسلم) فقال من أنت قالت الحمى قال أتعرفين أهل قباء قالت نعم قال اذهبي إليهم فذهبت إليهم فنالوا منها شدة فشكوا ذاك إلى رسول الله ( صلى اللة علية وسلم) فقال إن شئتم دعوت الله فكشفها عنكم وإن شئتم كانت لكم كفارة وطهورا قالوا تكون لنا كفارة وطهورا) (تاريخ بغداد، للبغدادي، ج3، ص 56). ولم يخبرنا الراوي إذا كانت الجراثيم التي تسبب الحمى هي التي استأذنت من النبي أم الحمى نفسها التي طلبت الإذن. ثم أن النبي لم يُظهر أي نخوة عربية فأرسل الحمى إلى أهل قباء ففتكت بهم ولا ذنب لهم. والغريب أنه عندما أمر الحمى أن تذهب إلى أهل قباء لم يسأل الله، بل أمرها، ولكن عندما اشتكى له أهل قباء قال يمكنه أن يسأل الله أن يزيلها عنهم. لماذا لم يأمرها كما أمرها أول مرة؟.

ثم يخبرنا ابن قيم الجوزية عندما تحدث عن موقعة أُحد، ما يلي: (وأصيبت يومئذ عينُ قتادة بن النعمان، فأتى بها رسولَ الله صلى الله عليه وسلم، فردّها عليه بيده، وكانَتْ أصح عينيه وأحسنَهما) (زاد المعاد، ج3، ص 94). فلو عرفنا أن النبي قد شُج وجهه وكُسرت رباعيته ولم يردها، لعلمنا أن فكرة رد عين قتادة فكرة نقلية تضطهد العقل، لأن فاقد الشيء لا يعطيه. لو كان بإمكان محمد أن يرد عين قتادة لرد أسنانه أولاً. ثم أن القرآن يخبرنا أن الله لم يعط محمد أي معجزات حتى بعد أن طلب منه أهل مكة ذلك، فقال لهم الله (وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون) (الإسراء 59). فإذا كان القرآن صادقاً فإن الله لم يرسل لمحمد أي معجزات. والقرآن كذلك يقول على لسان محمد (وما أنا إلا بشرٌ مثلكم يوحى إلي). فهل يستطيع البشر أن يرد عين قتادة التي سالت فيرجع بصرها أحسن من العين التي لم تسل؟

ثم يزيدنا الدمشقي علماً إضافياً فيروي لنا معجزات النبوة: (من معجزات النبوة ما ذكره في ربيع الأبرار عن هند بنت الجون نزل رسول الله على خيمة خالتها أم معبد فقام من رقدته فدعا بماء فغسل يديه ثم تمضمض ومج في عوسجة إلى جانب الخيمة فأصبحنا وهي كأعظم دوحة وجاءت بثمر كأعظم ما يكون في لون الورس ورائحة العنبر وطعم الشهد ما أكل منها جائع إلا شبع ولا ظمآن إلا روى ولا سقيم إلا برىء ولا أكل من ورقها بعير ولا شاة إلا ودر لبنها فكنا نسميها المباركة وكان من البوادي من يستشفي بها ويتزود منها حتى أصبحنا ذات يوم وقد تساقط ثمرها واصفر ورقها ففزعنا فما راعنا إلا نعي رسول الله ثم أنها بعد ثلاثين سنة أصبحت ذات شوك من أسفلها إلى أعلاها وتساقط ثمرها وذهبت نضارتها فما شعرنا إلا بمقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه فما أثمرت بعد ذلك اليوم فكنا ننتفع بورقها ثم أصبحنا وإذا بها قد نبع من ساقها دم عبيط وقد بذل ورقها فبينا نحن فزعين مهمومين إذا أتانا خبر مقتل الحسين ويبست الشجرة على أثر ذلك وذهبت والعجب) (شذرات الذهب للدمشقي، ج1، ص25).

في ليلة واحدة فقط نبتت الشجرة وأثمرت. وتلك الشجرة كانت تعلم الغيب وتحزن لموت أمير المؤمنين ابن أبي طالب وتنزف دماً لموت ابنه الحسين. يعني باختصار حتى الشجر يمكن أن يكون شيعياً وسنياً.

حتى الفقهاء تحدث لهم المعجزات، فقد كان الحافظ أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، حافظاً للحديث وقد روى عن أبيه كثيراً، قال (كان في دهليزنا دكان وكان إذا جاء إنسان يريد أبي أن يخلو معه أجلسه على الدكان وإذا لم يرد أن يخلو معه أخذ بعضادتي الباب وكلمه فلما كان ذات يوم جا